المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية

طارق الحاج*

تمهيد

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، ولتحقيق هذا الهدف فقد تم توزيع 70 استبانة على مديري الائتمان وموظفيه في تلك المصارف، أعيد منها 64 استبانة وقد تمت معالجتها إحصائياً باستخدام تحليل التباين الأحادي (On Way ANOVA) واختبار شفيه (Sheffe Test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات، وكذلك تحليل الانحدار الخطي.

توصلت الدراسة إلى أن المصارف الفلسطينية تستخدم عدة معايير عند اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة. وتتكون تلك المعايير من معايير مالية ومحاسبية، ومعايير تسويقية وتجارية، ومعايير اقتصادية، ومعايير قانونية، ومعايير أخرى. إلا أن تلك المعايير متفاوتة من حيث الأهمية، وغير موحدة بين المصارف.

---

* دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة النجاح الوطنية – فلسطين.

وقد خلصت الدراسة كذلك إلى مجموعة من التوصيات يمكن أن تعتبر نموذجاً وصفياً يحدد أهم المعايير المتعلقة بقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة ليحتذى بها من قبل المصارف الفلسطينية.

مقدمة

يعتبر استخدام الأموال من أهم الوظائف التي تمارسها المصارف التجارية، ويندرج في هذه الاستخدامات منحُ التسهيلات الائتمانية المباشرة. وإذ يقوم المصرف بهذه الوظيفة فإنه يحول أموالاً سائلة من وحدات الفائض (من المقرضين أو المدخرين) إلى وحدات العجز (إلى المقترضين أو المستثمرين)، مما يؤثر في مبدأ السيولة والربحية لديه.[1] وبما أن المصرف يهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل لموارده المالية،[2] ومنها منح الائتمان، فإنه لا يستطيع الإفراطَ في ذلك دون قيود وضوابط؛ لأن ذلك يؤثر في السيولة التي يحتاج إلى الاحتفاظ بها لمواجهة التزاماته تجاه العملاء. وفي الوقت نفسه، فإن سهولة الحصول على الائتمان تدفع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين إلى الحصول على المزيد من الائتمان، مما يعني زيادة مخاطر عدم المقدرة على السداد؛[3] لذا لا بد من وجود قواعد وأسس متعارف عليها لمنح التسهيلات الائتمانية، إذا حادت المصارف عنها، أدى ذلك إلى وقوع أضرار لها وللاقتصاد القومي بشكل عام. من هنا، فإن التسهيلات الائتمانية بشكل عام، والتسهيلات الائتمانية المباشرة بشكل خاص، ذات أهمية كبيرة في خدمة هذه الوظائف وتنفيذها على أكمل وجه تحقيقاً للربح والأمان في الوقت نفسه، وضمانًا

---

1 الحسيني، فلاح، والدوري، مؤيد، **إدارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر** (عمان: دار وائل للنشر، 2000)، ص16-25.

2 حسين محمود، **التسهيلات المصرفية** (عمان: البنك المركزي الأردني، دائرة التدريب، 1996)، ص17.

3 شاميه، أحمد، **النقود والمصارف** (عمان: دار زهران للنشر، 1993)، ص236-270.

الاستمرارية للمصرف الذي يمنح تلك التسهيلات وتطورها ونموها.[1]

ولذلك هناك ثلاثة أسس ينبغي على إدارة المصرف مراعاتها عند إقرار السياسة الائتمانية، وهي: الربحية، والسيولة، والأمان. والسيولة والربحية تسيران باتجاهين متعاكسين؛ لأن ارتفاع السيولة في المصارف يعني الإبقاء على موارد المصرف المالية دون استخدام وتوظيف، فعليه أن يبحث عن أوجه استخدام مربحة لهذه الموارد، دون تعريضها للخطر.[2] وهذا ما يجعل منحَ التسهيلات الائتمانية المباشرة عملية صعبة تكتنفها الكثير من المخاطر،[3] لذا من الضروري الأخذ بعين الاعتبار لمجموعة من العوامل التي من شأنها أن تؤثر إيجابياً في كفاءة العمل المصرفي الذي ينعكس في النهاية على الأرباح.[4]

ويقوم التعامل أصلاً بين المصرف والعميل على الثقة بينهما، ومع ذلك فإن المصرف، قبل أن يقدم تسهيلات ائتمانية مباشرة للعميل، لا بد له من التأكد من عدة أمور، مركزاً على الموقف المالي الحالي والمتوقع للعميل،[5] وعلى مدى احترام العميل لتعهداته، وكيفية قيامه بأداء ديونه، ومدى الضمانات التي سيقدمها للمصرف تأميناً للوفاء بتعهداته له.[6]

وقد تطورت التسهيلات الائتمانية للمصارف الفلسطينية على النحو الذي يظهر في الجدول رقم (1)

---

[1] معلا، ناجي، وظاهر، علي، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)"، مجلة **دراسات العلوم الإدارية**، 1999، العدد 2، المجلد 26.

[2] Rayburn G., "Accounting Tools in the Analysis and Control of Marketing Performance", *Industrial Marketing Management*, 1997, p. 305.

[33] Gitman, Lawrence, *Principles of Managerial Finance* (Addision-Wesley, Inc., ninth edition, 2000), p. 212.

[4] Sheleagh H., *Modern Banking in Theory and Practice* (West Sussex: John Wiley and Sons, 1996), p. 119.

[5] Garrison Ra, *Managerial Accounting: Concepts for Planning, Control and Decision Making* (Homewood, 111: Irwin. 5th. Ed., 1998), p. 97.

[6] الزيادين، جميل، **مؤسسات مالية متخصصة** (عمان: دار زهران للنشر، 1999)، 73.

الجدول (1): التسهيلات الائتمانية المباشرة للمصارف الفلسطينية (مليون دولار)

البيان	1999	2000	2001	2002	2003
حسب نوع التسهيلات					
قروض	436	515	541	417	475
جاري مدين	531	765	645	521	581
تمويل تأجيري	0	0	0	7	6
سحوبات مصرفية وكمبيالات	38	66	35	12	10
حسب التوزيع الجغرافي					
المحافظات الشمالية	733	858	728	704	742
المحافظات الجنوبية	272	488	493	253	330
حسب نوع العملة					
دولار أمريكي	567	813	811	644	674
دينار أردني	218	219	177	139	147
شيقل إسرائيلي	203	299	226	166	242
عملات أخرى	18	15	7	8	9
المجموع	1005	1346	1221	975	1072

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي التاسع، تموز، 2003: 71.

مشكلة الدراسة وأسئلتها

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم وجود معايير محددة وموحدة تعتمد عليها المصارف الفلسطينية في اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، مما يؤدي إلى مخاطر تعود بالخسارة على المصرف، خاصة في ظل الظروف السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من هنا كان لا بد من الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما واقع المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

2- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس؟

3- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية يعزى للمؤهل؟

4- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للخبرة؟

5- هل توجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للدورات؟

6- ما أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في تلك المصارف؟

أهمية الدراسة وأهدافها

تأتي أهمية هذه الدراسة من كونها الأولى التي تبحث في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، وتزداد أهميتها لكون تلك المصارف تمارس عملاً مهمّاً في تمويل المشروعات المختلفة، وتسهم بذلك في التنمية الاقتصادية، وهي بذلك تتحمل مخاطر منح الائتمان خاصة إذا كان مباشراً، فإلى جانب تأثيره في سيولة المصرف، هناك المخاطر المتعلقة بالوضع الاقتصادي والسياسي.

من هنا، كان لا بد من وجود قواعد وأسس متعارف عليها، ضمن قوانين نقدية معلنة، يتم الاعتماد عليها في اتخاذ قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، بعيداً عن مزاجية صاحب القرار وعلاقاته الشخصية، بحيث إذا حادت المصارف عنها فإنها تسبب أضراراً لها وللاقتصاد بشكل عام. وهذه المعايير متفاوتة بين المصارف الفلسطينية، وهي أيضًا غير موحدة، لذا جاءت فكرة هذه الدراسة للتعرف على المعايير التي تتبعها تلك

المصارف في قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة. وأهمية هذه المعايير تكمن في أنها سبيلٌ إلى إيجاد أنموذج يمكن أن يحتذى به من قبل المصارف الفلسطينية.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يعرف الائتمان بأنه عملية بمقتضاها يرتضي المصرف، مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلاً، بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين، تسهيلاتٍ في صورة أموال نقدية أو أية صورة أخرى، وذلك لتغطية العجز في السيولة لتمكينه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، كما يمكن أن يكون ذلك في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير.

ويقسم أرشيد ومحفوظ التسهيلات الائتمانية من حيث طبيعتها إلى نوعين:

1- التسهيلات الائتمانية المباشرة، وتشمل القروض والسلفيات، والحساب الجاري المدين، والكمبيالات المخصومة. وبينما تعتبر الودائع، بأشكالها المختلفة، المصدرَ الرئيس لأموال المصارف التجارية، فإن التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمقابل تعتبر التوظيف الأساسي لتلك الأموال.

2- التسهيلات الائتمانية غير المباشرة، وتشمل خطابات الضمان، وبطاقات الائتمان، والاعتمادات المستندية، وهذه التسهيلات لا تنطوي على دفع نقود إلى العميل بشكل مباشر. وقد جرت العادة على أن تأخذ المصارف تأمينات نقدية من عملائها على التسهيلات الائتمانية غير المباشرة التي توفرها لهم. ونظراً لأنه في بعض الحالات يكون هناك مغالاة في طلب نسب عالية من التأمينات، مما يشكل عقبات تعترض أوجه النشاط التجاري، فقد أصبحت التأمينات النقدية مقابل التسهيلات غير المباشرة غيرَ ملحة كما كانت في السابق، وأصبح البديلُ عنها في بعض الحالات ضماناتٍ أخرى كالضمانات العقارية أو الأوراق التجارية، أو رهن أسهم وسندات، تماماً كما تفعل المصارف عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة.[1]

---

[1] أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، **إدارة الائتمان** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999)، ص71-105.

وقد شهدت التسهيلات الائتمانية المباشرة في فلسطين خلال العام 2003 ارتفاعاً بنسبة 12% وبقيمة 115 مليون دولار مقارنة بتراجع نسبته (22%) وقيمته (264 مليون دولار) خلال العام 2002. وقد استحوذت المحافظات الشمالية على حوالي 69% من إجمالي التسهيلات وبقيمة 742 مليون دولار، مسجلة تراجعاً بنحو 4 نقاط مئوية عن النسبة المسجلة في عام 2002، في حين بلغ نصيب المحافظات الجنوبية حوالي 330 مليون دولار أو ما نسبته 31% من إجمالي التسهيلات، محققة بذلك ارتفاعاً بنحو 4 نقاط مئوية على النسبة المسجلة في عام 2002.

وقد استحوذت التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة للقطاع الخاص على 77% من إجمالي التسهيلات وبقيمة 823 مليون دولار، مقابل 249 مليون دولار من التسهيلات الممنوحة للقطاع العام أو ما نسبته 23% من إجمالي التسهيلات.

وقد شكلت التسهيلات الائتمانية المباشرة المقدمة بالدولار الأمريكي ما نسبته 63% من إجمالي التسهيلات وبقيمة 674 مليون دولار. يليها الشيقل الإسرائيلي بنسبة 22% وبقيمة 242 مليون دولار، ثم الدينار الأردني بنسبة 14% وبقيمة 147 مليون دولار، وباقي العملات الأخرى شكلت ما نسبته 1% وبقيمة 9 مليون دولار.

وقد ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى حوالي 823 مليون دولار، توزعت على مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث كان نصيب قطاع التجارة العامة حوالي 25% من قيمة هذه التسهيلات خلال العام 2003، بانخفاض نقطتين مئويتين عن العام 2002، تلاه قطاع الإنشاءات الذي حافظ على النسبة الممنوحة له في العام السابق والبالغة 12%، وقطاع الخدمات الذي استحوذ على 23% من إجمالي التسهيلات بانخفاض نقطة مئوية واحدة عن العام السابق، وقطاع الصناعة بنسبة 9% بانخفاض نقطتين مئويتين عن العام السابق، وقطاع الزراعة الذي حافظ على النسبة نفسها للعام السابق والبالغة 2%، وأغراض أخرى حصلت على حوالي 6% من مجموع

التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص عام 2003، بانخفاض 3 نقاط مئوية عن العام السابق. أما القطاع العام فقد استحوذ على 23% من مجموع التسهيلات الممنوحة عام 2003، بارتفاع 8 نقاط مئوية عن مستواه المتحقق في العام السابق.

ويلاحظ أن الأهمية النسبية لتوزيع التسهيلات حسب نوع الائتمان الممنوح من قبل المصارف الفلسطينية حافظت على نسبتها خلال عامي 2002 و2003.[1]

وقد تطرق الألفي إلى علاقة التسهيلات الائتمانية المباشرة بالمخاطر، وعرف المخاطر الائتمانية وفقاً للمفهوم الضيق، بأنها الاحتمال القائم دائماً بعدم قيام الطرف المقابل للمصرف (العميل المدين) بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، وبكل الشروط والأوضاع، وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقا.[2]

أما المفهوم الواسع للمخاطر الائتمانية فيتمثل في الاحتمالات القائمة دائماً بعدم قيام الأطراف المقابلة للمصرف (أطراف متعددة) بالوفاء بالتزاماتها تجاه المصرف وبكل الشروط والأوضاع وفي آجال الاستحقاق المتفق عليها مسبقاً، وبالتالي نلاحظ أن المفهوم الواسع يمتد ليشمل جميع الأنشطة المصرفية التي يقوم بها المصرف.

أما معايير منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، فتنقسم إلى وسائل وإجراءات، أما الوسائل فتتمثل في:

أ- دراسة عناصر منح الائتمان المصرفي، التي تقوم على تقييم قدرة المقترض على تسديد أصل القرض وفوائده للمصرف في الموعد المحدد. وهناك خمسة عناصر تؤخذ في الاعتبار عند تقييم قدرة المقترض لمنحه الائتمان، وهي الشخصية، والمقدرة، ورأس المال، والضمانات، والظروف الاقتصادية.

ب- الاستفسار عن سمعة العميل بهدف التوصل إلى قناعة تامة بأن العميل لديه النية السليمة للسداد، ومصدر المعلومات قد يكون داخليًّا أي من داخل المصرف المقرض نفسه، أو البنك المركزي، أو المقابلات الشخصية مع طالب القرض.

---

1 سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي التاسع**، 2003: ص71-73.

2 الألفي، أحمد، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** (الإسكندرية: بنك التنمية الصناعية المصرية، 1997)، ص66.

ج- تدريب موظفي الائتمان، فقلة الخبرة قد تؤدي إلى إعطاء تسهيلات ائتمانية دون دراسة صحيحة مما يؤدي إلى ارتفاع في القروض الهالكة في المصرف. ولتجنب ذلك يتم تدريب الموظفين على كيفية إجراء التحليلات المناسبة، وأخذ أكبر قدر من المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب.

أما إجراءات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، فتشمل دراسة طلبات المقترض، وتحليل المركز المالي للعميل، وطلب الضمان التكميلي... الخ.

وقد حدد غيتمان Gitman أسس تقديم التسهيلات الائتمانية للزبون، وهي شخصية الزبون التي تدل على سمعته، والتزاماته المالية والتعاقدية، والمقدرة على الدفع، ويمكن الوصول إلى ذلك من خلال القوائم المالية، ورأس المال، والضمانات، أي الأصول التي يملكها، والأوضاع الاقتصادية السائدة. وكذلك يرى غيتمان أن معايير تقديم التسهيلات الائتمانية تتمثل في كمية المبيعات، والاستثمار في الذمم المدينة، ومصارف الديون المعدومة.[1]

وقد توصل معلا وظاهر، في دراستهما حول التسهيلات الائتمانية المباشرة، إلى أن المصارف الأردنية تستخدم مجموعة من المعايير المالية والمحاسبية والتسويقية والتجارية والاقتصادية والإدارية، إلى جانب عوامل أخرى مثل مركزية المخاطر. وقد كانت هذه المعايير القانونية والتشريعية المرتبطة بالسياسة الائتمانية المصرفية ومركزية المخاطر ذات أهمية أكبر من غيرها من المعايير.[2]

ويبين شاميه أهمية التسهيلات الائتمانية في مجال الإنتاج، إذ المشروعات الضخمة بحاجة إلى رؤوس أموال ضخمة، بل أكد أن هذه الأهمية تشمل الاستهلاك أيضاً، إذ

---

[1] Gitman, J. Lwrence, *Principles of Managerial Finance*, (Addison- Wesley, Inc., 1998), p112.

[2] معلا، ناجي، وظاهر، علي، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)"، مجلة **دراسات العلوم الإدارية**، 1999، العدد (2)، المجلد (26)، ص5.

يستطيع الأفراد من الحصول على السلع المعمرة وتقسيط أثمانها، كما يهيّئ فرصاً استثمارية مربحة للأفراد المدخرين، ويوفّر للأفراد، والمشروعات، ورجال الأعمال، رأس المال اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية واستمرارها، ويحصل الجهاز المصرفي في نفس الوقت على الأرباح.[1]

الطريقة والإجراءات:

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لملاءمته لأغراض الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينته:

تكون إطار الدراسة من جميع المصارف الفلسطينية وعددها عشرة مصارف. وأما مجتمع الدراسة فيتكون من مديري الائتمان وموظفيه في تلك المصارف، والبالغ عددهم (95) موظفاً، وقد بلغت عينة الدراسة مديرًا وموظفًا وزعت عليهم 70 استبانةً استرجع منها 64 استبانة، أي ما نسبته (67%) تقريباً من مجتمع الدراسة، ويبين الجدول رقم (2) خصائص أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغيرات الجنس، والمؤهل، والخبرة، والدورات.

الجدول (2): خصائص عينة الدراسة تبعاً لمتغيراتها المستقلة

المتغيرات	المستويات للمتغير	ت	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	52	81.3
	أنثى	12	18.7
	المجموع	64	100
المؤهل	بكالوريوس	38	59.4

[1] شاميه، أحمد، **النقود والمصارف** (عمان: دار زهران للنشر، 1993)، ص4.

	دراسات عليا	26	40.6
	المجموع	64	100
الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	43.8
	5-10 سنوات	26	40.6
	أكثر من 10 سنوات	10	15.6
	المجموع	64	100
الدورات	لا شيء	22	34.4
	1-3 سنوات	30	46.9
	أكثر من 3 سنوات	12	18.8
	المجموع	64	100

أداة الدراسة:

في ضوء اطلاع الباحث على المراجع المتخصصة والدراسات السابقة لكل من معلا وظاهر، وغيتمان، والألفي، وأرشيد وجودة،[1] قام بإعداد أداة الدراسة التي تشتمل على 14 فقرة موزعة على 5 معايير، وذلك على النحو الآتي:

- المعايير المالية والمحاسبية (5) فقرات.
- المعايير التسويقية والتجارية (4) فقرات.
- المعايير الاقتصادية (فقرتان).
- المعايير القانونية والتشريعية، فقرة واحدة.
- المعايير الأخرى (فقرتان).

والملحق (1) يبين أداة الدراسة.

---

[1] معلا وظاهر، ص5، غيتمان ص18؛ الألفي، أحمد، **الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني** (الإسكندرية: بنك التنمية الصناعية المصرية، 1997)، ص13، أرشيد، عبد المعطي، وجودة، محفوظ، **إدارة الائتمان** (عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 1999)، ص11.

صدق الأداة:

تعتبر الأداة صادقة لأنها اعتمدت على تلك الأداة البحثية التي طورها معلا وظاهر.[1] وللتأكد من انسجام الأداة لقياس ما وضعت لأجله بما ينسجم مع واقع المصارف الفلسطينية، فقد عرضت على ثلاثة من المتخصصين ذوي الخبرة، وأشادوا بها وبصلاحيتها لقياس ما وضعت لقياسه. وللتأكيد من اتساق الأداة وصدقها استخرج معامل الارتباط "بيرسون" للعلاقة بين كل فقرة والدرجة الكلية للمعيار، حيث تبين أن جميع العلاقات كانت دالة إحصائيًّا عند مستوى (α = 0.01)، والملحق (1) يبين ذلك.

ثبات الأداة:

للتحقق من ثبات الأداة استخدمت معادلة كرونباخ ألفا، حيث وصل الثبات إلى (0.74) وهو جيد ويفي بأغراض الدراسة.

متغيرات الدراسة:

أ- المتغيرات المستقلة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات المستقلة الآتية:

1- الجنس وله مستويان (ذكر، وأنثى).

2- المؤهِّل العلمي وله مستويان: (بكالوريوس، ودراسات عليا).

3- الخبرة ولها ثلاثة مستويات: أقل من 5 سنوات، ما بين 5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات.

4- الدورات ولها ثلاثة مستويات: (لا يوجد، 1-3 سنوات، أكثر من 3 سنوات).

ب- المتغيرات التابعة:

وتتمثل في استجابات أفراد عينة الدراسة على المعايير المشار إليها في الاستبانة وفقراتها.

---

[1] معلا، وظاهر، "العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الأردنية (دراسة ميدانية)"، مجلة **دراسات العلوم الإدارية**، ص5.

إجراءات الدراسة:

لقد تم إجراء الدراسة وفق الخطوات الآتية:

1- إعداد الاستبانة واستخراج الصدق والثبات لها.

2- تحديد عينة الدراسة.

3- توزيع الاستبانات وجمعها.

4- إدخال الاستبانات ومعالجتها إحصائيا.

المعالجات الإحصائية:

استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية الآتية:

1- المتوسطات الحسابية والنسب المئوية.

2- اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين.

3- تحليل التباين الأحادي (One Way AVOVA) واختبار شفيه (Sheffe test) للمقارنات البعدية بين المتوسطات.

4- تحليل الانحدار الخطي.

نتائج الدراسة وتفسيرها:

أولاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي نصه: ما واقع المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

ولتحديد ذلك استخدمت المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال من مجالات المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، كما في الجداول (3)، (4)، (5)، (6)، و(7) كما يبين الجدول (8) ملخصاً لهذه المجالات.

ومن أجل تفسير النتائج اعتمدت النسب المئوية الآتية:

- 80% فأكثر كبيرة جداً.

- 70%- 79.9% كبيرة
- 60-69.9% متوسطة
- 50%-59.9% قليلة
- أقل من 50% قليلة جداً

أ- مجال المعايير المالية والمحاسبية:

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير المالية والمحاسبية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	نسبة التداول	2.56	85.3
2	نسبة السيولة السريعة	2.56	85.3
3	فترة تحصيل الذمم (بالأيام)	2.66	88.6
4	فترة تخزين البضاعة المشتراة	2.22	74
5	الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى نقدية (ساعة)	2.03	67.6
	الدرجة الكلية للمجال	2.40	80

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (3) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير المالية والمحاسبية، كانت كبيرة جدّاً في الفقرات (1، 2، 3) حيث كانت النسب المئوية للاستجابة لها أكثر من (80%)، وكانت كبيرة في الفقرة (4) حيث وصلت النسبة المئوية إلى 74% ومتوسطة على الفقرة (5) حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (67.6%). وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة جدّاً حيث وصلت إلى (80%).

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى اهتمام المصارف التجارية بعدد من النسب المالية عند تحليل المركز المالي والائتماني للعميل، وهذا يتوافق مع ما أورده

حسين،[1] وخاصة أن الركود الاقتصادي الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية، يجعل المصارف التجارية تولي اهتماماً بالأصول ذات السيولة العالية، مؤشرًا لمنح الائتمان.

ب- مجال المعايير التسويقية والتجارية:

الجدول (4): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير التسويقية والتجارية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	السمعة التجارية للعميل	3	100
2	أسلوب التعامل السابق مع العميل	3	100
3	متوسط حجم المبيعات السنوية	2.41	80.3
4	تنوع أعمال العميل وأنشطته	2.25	75
الدرجة الكلية للمجال		2.66	88.6

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (4) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير التسويقية والتجارية، كانت كبيرة جداً في الفقرات (1، 2، 3)، حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة لها أكثر من (80%)، وكانت كبيرة في الفقرة (4)، حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة لها (75%).

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (88.6%). ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى اعتبار حجم المبيعات مؤشرًا للمقدرة التنافسية للمؤسسة في الأسواق. وبما أن هذا المؤشر لا يعتبر كافياً بمفهومه المطلق، فإن المصارف التجارية تركز على نوعية هذه المبيعات، وهذا يتطابق مع ما توصل إليه كل من معلا وظاهر، وريبورن Rayburn.[2] أما سجل

---

[1] حسين، محمود، **التسهيلات المصرفية** (عمان: البنك المركزي الأردني، دائرة التدريب، 1996)، ص3.

[2] Rayburn G.,"Accounting Tools in the Analysis and Control of Marketing Performance", *Industrial Marketing Management*, 1997, p6.

العميل في التعامل مع المصرف فلم يعد يلقى اهتماماً من قبل المصارف التجارية في فلسطين، لأن الظروف الراهنة قد يكون خطرها أكبر بكثير من السمعة التجارية لعميل.

ج- مجال المعايير الاقتصادية:

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير الاقتصادية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	الجدوى الاقتصادية للنشاط المراد تمويله	2.41	80.3
2	المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري	2.28	76
	الدرجة الكلية للمجال	2.34	78

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (5) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير الاقتصادية، كانت كبيرة جدّاً في الفقرة (1) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة لها أكثر من 80%، وكبيرة في الفقرة (2) حيث بلغت النسبة المئوية للاستجابة لها 76%. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة، حيث وصلت النسبة المئوية إلى 78%.

ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى اهتمام المصارف التجارية بتقليل درجة الخطر عند منح التسهيلات الائتمانية، إذ إن درجة الخطر تكون أقل عند معرفة المصرف المسبقة حقيقة المشروع من خلال دراسة الجدوى المقدمة له، وخاصة حينما يكون المشروع قد مر عليه مدة زمنية من مزاولة النشاط وأثبت وجوده. وهذه المعايير تعد أساسية وتأخذ المصارف بها في العادة، عند منح الائتمان. وهذا ينسجم مع نتائج الدراسة التي أجراها معلا وظاهر،[1] عن المصارف الأردنية، التي لا تختلف عن بنوك فلسطين.

[1] ظاهر ومعلا، ص5.

د- مجال المعايير القانونية والتشريعية:

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير القانونية والتشريعية

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	تطابق التسهيلات المطلوبة مع السياسة الائتمانية للمصرف	2.87	95.6
الدرجة الكلية للمجال		2.87	95.6

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (6) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير القانونية والتشريعية، كانت كبيرة جدّاً في الفقرة (1) حيث وصلت النسبة المئوية إلى 95.6%. وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جداً، حيث وصلت النسبة المئوية إلى 95.6%.

ويرى الباحث فإن السبب في ذلك يعود إلى التزام المصارف التجارية بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية؛ والتزام موظفي التسهيلات الائتمانية بسياسات المصرف المتعلقة بالائتمان.

هـ- مجال المعايير الأخرى:

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات مجال المعايير الأخرى

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	مركزية المخاطر للعميل	2.78	92.6
2	مشروعية الغرض من التسهيلات	2.75	91.6
الدرجة الكلية للمجال		2.76	92

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول رقم (7) أن درجة تأثير المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الفلسطينية لفقرات مجال المعايير الأخرى، كانت كبيرة جداً في الفقرتين (1 و2) حيث كانت النسبة المئوية للاستجابة عليها 92.6%.

وفيما يتعلق بالدرجة الكلية للمجال فقد كانت كبيرة جدّاً، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى 92%. والسبب في ذلك هو اهتمام المصارف التجارية بدرجة المخاطر المرتبطة بالعميل طالب الائتمان، وعزوفها عن تمويل مشروعات غير مشروعة.

و- المجالات والدرجة الكلية:

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لفقرات جميع المجالات

الرقم	الفقرات	المتوسط*	النسبة المئوية
1	المعايير المالية والمحاسبية	2.40	80
2	المعايير التسويقية والتجارية	2.66	88.6
3	المعايير الاقتصادية	2.34	78
4	المعايير القانونية والتشريعية	2.87	95.6
5	معايير أخرى	2.76	92
	الدرجة الكلية للمجال	2.61	87

*أقصى درجة (3) درجات.

يتضح من الجدول (8) أن المجال الرابع هو الأكثر تأثيراً، ويليه في المرتبة الثانية المجال الخامس، ويأتي المجال الثاني في المرتبة الثالثة، والمجال الأول في المرتبة الرابعة، بينما أقل المجالات تأثيرا هو المجال الثالث. وتظهر هذه النتيجة في الشكل (1).

وتبلغ الدرجة الكلية للمجال 87%، وهي كبيرة جدّاً، مما يؤكد أن جميع فقرات المعايير تؤخذ بالحسبان عند منح التسهيلات الائتمانية المباشرة من قبل المصارف في فلسطين، وذلك بسبب عدم رغبة المصارف بالمجازفة والتخلي عن أي من هذه المعايير،

حتى لا ترتفع درجة المخاطرة وخاصة في ظل الوضع الحالي. وهذا يتطابق مع نتائج الدراسة التي أجراها عبادي، وبين فيها أسباب رفض طلبات منح الائتمان، وكان منها عدم الثقة بالوضع السياسي، وعدم رغبة المصارف في التوسع بالإقراض.[1]

الشكل (1) المتوسطات الحسابية للمعايير أكبر

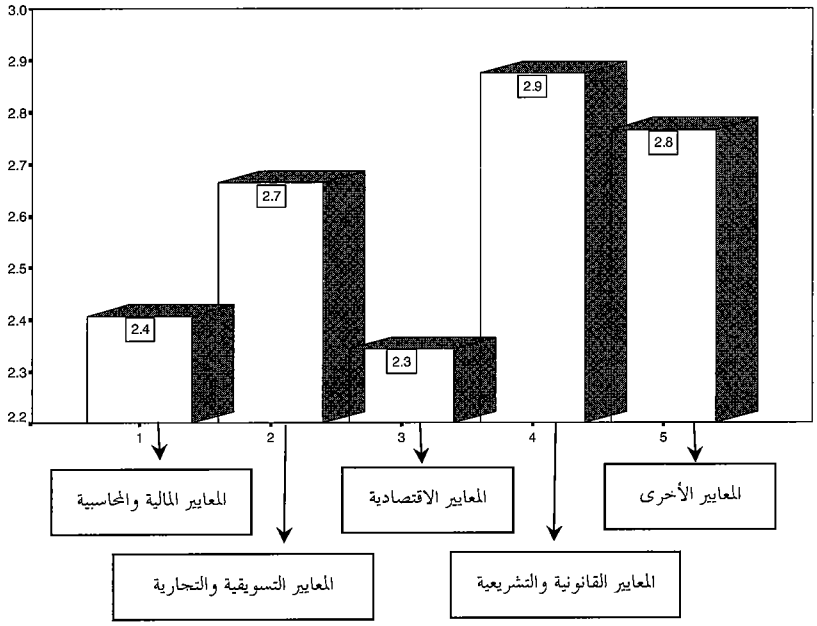

ثانياً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني الذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تبعاً لمتغير الجنس؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم اختبار (ت) والجدول (9) يبين ذلك:

الجدول (9): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للجنس.

---

[1] عبادي، سليمان، **خدمات التسليف في البنوك التجارية العاملة في فلسطين** (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، 1997)، ص5.

المجالات	ذكر	أنثى	ت	الدلالة		
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعايير المالية والمحاسبية	0.24	0.37	2.43	0.47	0.26	0.79
المعايير التجارية والتسويقية	2.68	0.26	2.58	0.24	1.17	0.24
المعايير الاقتصادية	2.38	0.52	2.1	0.49	1.3	0.19
المعايير القانونية والتشريعية	2.88	0.32	2.83	0.38	0.47	0.63
المعايير الأخرى	2.82	0.39	2.50	0.52	2.43	*0.018
الدرجة الكلية للمعايير	2.63	0.23	2.50	0.30	1.63	0.107

*دالّ إحصائياً عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (9) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير القانونية والتشريعية، والدرجة الكلية، تعزى لمتغير الجنس، في حين كانت الفروق دالة إحصائيا في مجالات المعايير الأخرى بين الذكور والإناث ولصالح الذكور، حيث كان المتوسط الحسابي عند الذكور(2.82) وعند الإناث(2.50). والسبب في ذلك يعود إلى زيادة نسبة الذكور عن الإناث، في مراكز اتخاذ القرار المتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية.

ثالثاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث الذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للمؤهل؟

للإجابة عن السؤال استخدم اختبار (ت). والجدول (10) يبين ذلك.

الجدول (10): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للمؤهل.

المجالات	بكالوريوس		دراسات عليا		ت	الدلالة
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف		
المعايير المالية والمحاسبية	2.34	0.45	2.49	0.27	1.45	0.15
المعايير التجارية والتسويقية	2.59	0.26	2.76	0.23	2.76	*0.007
المعايير الاقتصادية	2.18	0.57	2.57	0.33	3.13	*0.003
المعايير القانونية والتشريعية	2.89	0.31	2.84	0.36	0.57	0.57
المعايير الأخرى	2.63	0.51	2.96	0.13	3.18	*0.002
الدرجة الكلية للمعايير	2.53	0.28	2.72	0.14	3.28	*0.002

*دال إحصائيًّا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (10) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات المعايير القانونية والتشريعية، والمعايير المالية والمحاسبية، يمكن أن تعزى لمتغير المؤهل، في حين كانت الفروق دالة إحصائيًّا في مجالات المعايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية والمعايير الأخرى، والدرجة الكلية بين البكالوريوس والدراسات العليا ولصالح الدراسات العليا. ويعود السبب في ذلك إلى أهمية الدراسة الجامعية والمؤهل العلمي العالي، وهي أمور لها تأثير في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

رابعاً: النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع الذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للخبرة؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي حيث يبين الجدول (11) المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للخبرة، بينما يبين الجدول (12) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (11): المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً لمتغير الخبرة

المجالات	أقل من 5 سنوات		5–10 سنوات		أكثر من 10سنوات	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف
المعايير المالية والمحاسبية	2.22	0.45	2.47	0.23	2.72	0.31
المعايير التجارية والتسويقية	2.66	0.28	2.69	0.24	2.60	0.26
المعايير الاقتصادية	2.28	0.41	2.42	0.68	2.30	0.25
المعايير القانونية والتشريعية	2.78	0.41	2.92	0.27	3	0.000
المعايير الأخرى	2.60	0.47	2.84	0.41	3	0.000
الدرجة الكلية للمجال	2.51	0.28	2.67	0.23	2.72	0.000

الجدول (12): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للخبرة

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعايير المالية والمحاسبية	بين المجالات	1.99	2	0.99	7.77	*0.001
	داخل المجالات	7.83	61	0.12		
	المجموع	9.83	63			
المعايير التجارية والتسويقية	بين المجالات	0.062	2	0.031	0.43	0.684
	داخل المجالات	4.34	61	0.071		
	المجموع	4.40	63			
المعايير الاقتصادية	بين المجالات	0.27	2	0.139	0.49	0.614
	داخل المجالات	17.16	61	0.281		
	المجموع	17.43	63			

المعايير القانونية والتشريعية	بين المجالات	0.44	2	0.220	2.04	0.138
	داخل المجالات	6.56	61	0.108		
	المجموع	7.00	63			
المعايير الأخرى	بين المجالات	1.42	2	0.711	4.104	*0.021
	داخل المجالات	10.56	61	0.173		
	المجموع	11.98	63			
الدرجة الكلية	بين المجالات	0.49	2	0.246	4.109	*0.012
	داخل المجالات	3.64	61	0.059		
	المجموع	4.13	63			

*دال إحصائيًّا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (12) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مجالات المعـــايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير القانونية والتشريعية تعزى لمتغير الخبرة. في حين كانت الفروق دالة إحصائيًّا في مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير الأخرى، والدرجة الكلية. والسبب أن الخبرة لها أثرٌ في كيفية التعامل مع البيانات المالية والمحاســبية المقدمة من العميل، والمقدرة على تحليلها وتفسيرها، كما أن للخبرة أثراً كبيراً في تحليـــل الواقع السياسي وفهمه، والقدرة على التنبؤ المستقبلي للعمل المصرفي الفلسطيني.

ولتحديد الفروق في المجالات الدالة والدرجة الكلية، استخدم اختبـــار (شـــفيه) للمقارنات البعدية، ونتائج الجداول (13)(14)(15) تبين ذلك.

أ- المعايير المالية والمحاسبية:

الجدول (13): نتائج اختبار شفيه للمعايير المالية والمحاسبية تبعاً للخبرة

الخبرة	أقل من 5	10-5	أكثر من 10
أقل من 5	×	*0.24-	*0.49-
10-5		×	*0.24-
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (13) أن جميع المقارنات كانت دالة إحصائيًّا بين مختلف مستويات الخبرة في المعايير المالية والمحاسبية ولصالح الخبرة الأعلى، وذلك على النحو الآتي:

*بين أقل من 5 سنوات و (5-10، أكثر من 10) ولصالح 5-10، وأكثر من 10 سنوات.

*بين (5-10 سنوات) و (أكثر من 10 سنوات ولصالح أكثر من 10 سنوات).

ويعود السبب في ذلك إلى أن الخبرة يعتمد عليها في تحليل المعايير المالية والمحاسبية، وأن المصارف تعتمد على الموظفين ذوي الخبرة العالية، عند دراسة المعايير المالية والمحاسبية المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية. ولأهمية هذا المعيار، فإن ذوي الخبرات القليلة لا يكون لهم أثر في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ب- المعايير الأخرى:

الجدول (14): نتائج اختبار "شفيه" للمعايير الأخرى تبعاً للخبرة

الخبرة	أقل من 5	10-5	أكثر من 10
أقل من 5	×	0.23-	*0.39-
10-5		×	0.15-
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (14) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية للمعايير الأخرى بين ذوي الخبرة العالية (أكثر من 10) وبين باقي الخبرات، ولم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويرى الباحث أن السبب في ذلك يعود إلى مقدرة الموظفين ذوي الخبرة العالية من تحديد مركزية المخاطر للعميل ومشروعية الغرض من التسهيلات، أكثر من غيرهم، بسبب خبراتهم الواسعة التي اكتسبوها من خلال عملهم الطويل.

د- الدرجة الكلية:

الجدول (15): نتائج اختبار(شفيه) للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للخبرة

الخبرة	أقل من 5	10-5	أكثر من 10
أقل من 5	×	-0.15*	-0.21*
10-5		×	-0.05
أكثر من 10			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (15) وجود فروق ذات دلالة إحصائية للدرجة الكلية، بين أقل من (5) سنوات و(5-10 سنوات، أكثر من 10 سنوات)، ولصالح (5-10) سنوات، وأكثر من (10) سنوات، بينما لم تكن الفروق دالة بين (5 – 10) سنوات وأكثر من (10) سنوات. وهذا يعني أنه كلما زادت الخبرة، كانت النظرة للمعايير أفضل، وذلك بسبب نمو المعارف والمعلومات عند أصحاب الخبرة الأطول.

خامساً: النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس الذي نصه:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية تعزى للدورات؟

وللإجابة عن السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي، حيث يبين الجدول (16) المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للدورات، في حين يبين الجدول (17) نتائج تحليل التباين الأحادي.

الجدول (16): المتوسطات الحسابية للمعايير تبعاً للدورات

المجالات	لا يوجد		1-3 سنوات		أكثر من 3 سنوات	
	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف	المتوسط	الانحراف

المعايير المالية والمحاسبية	2.23	0.40	2.44	0.37	2.63	0.30
المعايير التجارية والتسويقية	2.59	0.31	2.70	0.23	2.70	0.23
المعايير الاقتصادية	2.18	0.39	2.40	0.64	2.50	0.30
المعايير القانونية والتشريعية	2.72	0.45	2.93	0.25	3	0.000
المعايير الأخرى	2.68	0.45	2.73	0.48	3	0.000
الدرجة الكلية	2.48	0.25	2.64	0.26	2.76	0.000

الجدول (17): نتائج تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق في المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة تبعاً للدورات

المجالات	مصدر التباين	مجموع مربعات الانحراف	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف	الدلالة
المعايير المالية والمحاسبية	بين المجالات	1.28	2	0.644	4.59	*0.014
	داخل المجالات	8.55	61	0.140		
	المجموع	9.83	63			
المعايير التجارية والتسويقية	بين المجالات	0.180	2	0.090	1.30	0.28
	داخل المجالات	4.22	61	0.069		
	المجموع	4.40	63			
المعايير الاقتصادية	بين المجالات	0.69	2	0.482	1.78	0.17
	داخل المجالات	16.47	61	0.270		
	المجموع	17.43	63			
المعايير القانونية والتشريعية	بين المجالات	0.77	2	0.38	3.76	*0.029
	داخل المجالات	6.230	61	0.102		
	المجموع	7.00	63			

المعـــــــايير الأخرى	بين المجالات	0.845	2	0.422	2.314	0.108
	داخل المجالات	11.13	61	0.183		
	المجموع	11.98	63			
الدرجـــــــة الكلية	بين المجالات	0.68	2	0.341	6.01	*0.004
	داخل المجالات	3.45	61	0.056		
	المجموع	4.137	63			

*دال إحصائيًّا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (17) أن لا فروق ذات دلالة إحصائية في مجـــالات المعـــايير التجارية والتسويقية، والمعايير الاقتصادية، والمعايير الأخرى، تعزى لمتغير الدورات، في حين كانت الفروق دالة إحصائيًّا في مجالات المعايير المالية والمحاسبية، والمعايير القانونية والتشريعية، والدرجة الكلية للمجال، ويعود السبب في ذلك إلى الدورات التي تعقدها المصارف للموظفين، ودورها في إعطاء موظف التسهيلات الائتمانية الخبرة في كيفية منح الائتمان المصرفي، وتحليل الوضع المالي للعميل.

ولتحديد الفروق بين المجالات الدالة والدرجة الكلية، استخدم اختبـــار"شـــفيه" للمقارنات البعدية ونتائج الجداول (18)، (19)، (20) تبين ذلك.

أ – المعايير المالية والمحاسبية:

الجدول (18): نتائج اختبار "شفيه" للمعايير المالية والمحاسبية تبعاً للدورات

الدورات	لا شئ	3-1	أكثر من 3
لا شئ	×	0.20-	*0.39-
3-1		×	0.19-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيًّا عند مستوى (α=0.05).

يتضح من الجدول (18) أن الفروق كانت دالة إحصائيًّا بين دورات وأكثر من (3) دورات، ولصالح أكثر من (3) دورات، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيا. ويعود السبب في ذلك إلى أهمية الدورات للموظفين، وأن لها أثراً في قرار منح التسهيلات الائتمانية.

ب- المعايير القانونية والتشريعية:

الجدول (19): نتائج اختبار(شفيه) للمعايير القانونية والتشريعية تبعاً للدورات

الدورات	لا شئ	3-1	أكثر من 3
لا شئ	×	0.20-	0.27-
3-1		×	*0.66-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيًّا.

يتضح من الجدول (19) أن الفروق كانت دالة إحصائيًّا بين (1-3 سنوات) وأكثر من (3 سنوات)، ولصالح أكثر من (3) سنوات، بينما لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيًّا، والسبب في ذلك يعود إلى أهمية البعد القانوني والتشريعي في الدورات التي يتلقاها الموظفون.

ج- الدرجة الكلية:

الجدول (20): نتائج اختبار(شفيه) للدرجة الكلية للمجالات تبعاً للدورات

الدورات	لا شئ	3-1	أكثر من 3
لا شئ	×	0.15-	*0.28-
3-1		×	0.12-
أكثر من 3			×

*دال إحصائيا.

يتضح من الجدول (20) أن الفروق كانت دالة إحصائيًّا بين "لا شيء" وأكثر من (3) سنوات ولصالح أكثر من (3) سنوات، في حين لم تكن المقارنات الأخرى دالة إحصائيًّا، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية مركزية المخاطر للعميل، ومشروعية الغرض من التسهيلات الائتمانية.

سادساً: النتائج المتعلقة بالسؤال السادس الذي نصه:

ما أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام معامل التفسير R^2 من خلال معادلة الانحدار الخطي لتحديد التباين المفسر، والجدول التالي (21) يبين ذلك.

وقد كانت معادلة الانحدار الخطي على النحو التالي:

$$Y = a + b1\ x\ 1 + b2\ x\ 2 + \ldots\ldots\ bnxn$$

حيث دلت Y على العامل التابع، وهي المعايير التي تعكس مدى وجود معايير متعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية.

أما المتغيرات المستقلة فهي: الجنس (x1)، والمؤهل العلمي (x2)، وسنوات الخبرة (x3)، والدورات (x4).

كما دلت a على الجزء الثابت من العامل التابع، بغض النظر عن حجم العامل المستقل.

ودلت b1، b2، b3.... على معدل التغير في العامل التابع "y" نتيجة التغير في قيمة العامل المستقل "x" بوحدة واحدة.

الجدول (21): نتائج الانحدار الخطي لتحديد أكثر المعايير قدرة على تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية.

القيمة التفسيرية (%)	R^2	المجالات
%54.2	0.542	المعايير الأخرى

%25.7	0.257	المعايير الاقتصادية
%10	0.1	المعايير المالية والمحاسبية
%6.9	0.069	المعايير القانونية والتشريعية
%3.2	0.032	المعايير التسويقية والتجارية
%100	1.00	المجموع

يتضح من الجدول (21) أن فئة "المعايير الأخرى" هي الأكثر إسهاماً في تفسير قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة في المصارف الفلسطينية، حيث فسرت ما نسبته 54.2%، مقارنةً بجميع المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية في تلك المصارف الفلسطينية، وهذا يعود إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني في الأراضي الفلسطينية، والذي له بالغ الأثر في عدم استعداد المصارف الفلسطينية لتقديم التسهيلات الائتمانية، إذ إن البيئة السياسية والأمنية المستقرة لها بالغ الأثر في منح الائتمان المصرفي والتوسع فيه.

أما في المرتبة الثانية فقد جاءت المعايير الاقتصادية حيث فسرت ما نسبته (25.7%) من التباين. والسبب هو أن الركود الاقتصادي الذي يسود الأراضي الفلسطينية وارتفاع نسبة البطالة، وتوقف الكثير من المشاريع عن العمل، بسبب ظروف الانتفاضة والحصار الإسرائيلي، جعل المقترضين غير قادرين على تسديد ما عليهم من التزامات. وبالتالي فإن المصارف تتردد في منح ائتمانات جديدة. لأنه يهمها تقليل نسبة المخاطر إلى أدنى مستوياتها، كي تحافظ على أموال المودعين، وتحافظ بالتالي على سمعتها، حتى تحقق الأرباح المرجوة من منح الائتمان.

وفي المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة، جاءت المعاييرُ المالية والمحاسبية (فسرت 10%)، والمعايير القانونية والتشريعية (فسرت 6,9%)، والمعايير التسويقية والتجارية (فسرت 3,2%). والسبب في ذلك يعود إلى أن المصارف الفلسطينية تمتنع عن تقديم التسهيلات الائتمانية في الأساس بسبب الظروف السياسية والأمنية والاقتصادية التي

سبق ذكرها، فهي بالتالي ليست بحاجة إلى البحث عن معايير مالية ومحاسبية، أو أن تتخذ إجراءات قانونية تحافظ من خلالها على حقها في استرداد الأموال المقرضة، أو أن تهتم بالأساليب التسويقية والتجارية، ولأن المناطق الفلسطينية بالأساس من الصعب التنقل بين مدنها وقراها وبالتالي فإن إمكانية التسويق والحركة التجارية صعبة للغاية.

الخاتمة والتوصيات:

في ضوء أهداف البحث ونتائجه، يوصي الباحث بما يأتي:

1. ضرورة زيادة الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى نقدية، حيث أظهرت نتائج الدراسة انخفاض هذه النسبة (ساعة)، مما يشكل عائقاً في منح الائتمان المصرفي.

2. ضرورة تنوع أعمال العميل وأنشطته، حيث أظهرت نتائج الدراسة عدم تنوع أنشطة العميل، مما يجعل ذلك عائقاً أمام منحه التسهيلات الائتمانية غير المباشرة من قبل المصارف التجارية الفلسطينية.

3. على المشروعات أن تثبت أهليتها من حيث المقدرة على تقديم الضمانات للحصول على الائتمان، وأهليتها على السداد؛ وذلك لأن المصارف لا تركز على المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري، كتركيزها على دراسة الجدوى، أثناء منح التسهيلات الائتمانية المباشرة.

4. على المصارف أن تتأكد من مشروعية الغرض من التسهيلات الائتمانية.

5. ضرورة اهتمام المصارف الفلسطينية بالمعايير الاقتصادية، حيث أظهرت نتائج الدراسة اهتمام المصارف بالمعايير الأربعة الأخرى أكثر من اهتمامها بهذا المعيار.

6. على المصارف الفلسطينية أن تضع معايير محددة وموحدة أثناء منح التسهيلات الائتمانية، التي أشارت لها هذه الدراسة.

ملحق

أداة الدراسة

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد/ موظف التسهيلات الائتمانية المحترم

1. يرجى الإجابة عن الأسئلة التالية: لأغراض البحث العلمي، وذلك بوضع إشارة (×) على يسار الإجابة المناسبة:

- الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐
- المؤهل العلمي: بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐
- سنوات الخبرة: أقل من 5 ☐ من 5-10 ☐ أكثر من 10 ☐
- الدورات: لا يوجد ☐ من1-3 دورات ☐ أكثر من 3 دورات ☐

2. فيما يلي مجموعة من المعايير المتعلقة بقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الفلسطينية.

يرجى وضع إشارة (×) على يسار كل عبارة تعكس مدى تواجد ذلك في المصارف لديكم:

الرقم	المعايير	الدرجة			معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية*
		كبيرة	متوسطة	قليلة	
أولاً	**المعايير المالية والمحاسبية**				
1	نسبة التداول				0.36**
2	نسبة السيولة السريعة				0.46**

3	فترة تحصيل الذمم (بالأيام)				0.60**
4	فترة تخزين البضاعة المشتراة				0.39**
5	الفترة اللازمة لتحويل المواد الأولية إلى نقدية (ساعة)				0.32**
ثانياً	**المعايير التسويقية والتجارية**				
1	السمعة التجارية للعميل				0.34**
2	أسلوب التعامل السابق مع العميل				0.35**
3	متوسط حجم المبيعات السنوية				0.39**
4	تنوع أعمال العميل وأنشطته				0.59**
ثالثاً	**المعايير الاقتصادية**				
1	الجدوى الاقتصادية للنشاط المراد تمويله				0.77**
2	المراحل التي قطعها المشروع الاستثماري				0.38**
3	تطابق التسهيلات المطلوبة مع السياسة الائتمانية للمصرف				0.51**
رابعاً	**المعايير الأخرى**				
1	مركزية المخاطر للعميل				0.62**
2	مشروعية الغرض من التسهيلات				0.77**

*(ر) الجدولية عند (0.05) تساوي (0،2464)، وعند (0.01) تساوي (0،3204) بدرجات حرية (62).

الندوة العالمية الأولى حول
الإدارة والتسيير من منظور إسلامي:
النماذج والقضايا والتحديات

ينظم قسم إدارة الأعمال بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، بالتعاون مع بنك التنمية الإسلامي، الندوةَ العالمية الأولى حول الإدارة والتسيير من منظور إسلامي، وذلك خلال 15-16 مايو 2007.

أهداف الندوة:

تتطلع الندوة على وجه التحديد إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- التذاكر والتباحث حول النماذج التي تحكم شؤون الإدارة والتسيير في المنظور الإسلامي.
- بحث المسائل المنهجية المتعلقة بالإدارة في المنظور الإسلامي من النواحي العلمية والبحثية والعملية والتعليمية.
- توفير إطار لعرض نتائج الدراسات الميدانية لتطبيق المبادئ والقيم الإسلامي في مجال الإدارة والتسيير.
- اقتراح برنامج عمل مستقبلي للبحث في الجوانب التطبيقية في مجال الإدارة الإسلامية.

موضوعات مقترحة للبحث:

- بحوث تطبيقية في شركات ومنظمات غير ربحية محددة يديرها المسلمون.
- مناهج البحث المناسبة لدراسة الأعمال والإدارة في المنظمات التي تدار من قبل المسلمين.
- حالات دراسية لمنظمات يديرها المسلمون.
- التوافق والتباين بين المنهج الوضعي والمنهج الإسلامي في الإدارة والتسيير.
- الإدارة الجماعية للشركات في المنهج الإسلامي.
- الإتقان والجودة في المنظمات التي يديرها مسلمون.
- الإدارة والتسيير في إطار العولمة وعبر الثقافات من المنظور الإسلامي: قضايا وتحديات.
- إدارة الموارد البشرية من منظور إسلامي.
- الإدارة العالمية في العالم الإسلامي.
- المعرفة الإدارية والمنظور الإسلامي: المسار والقضايا والتحديات.
- أنماط القيادة لدى مدراء المسلمين.
- أخلاقيات الإدارة في الإطار الإسلامي.
- الأسلوب الإسلامي في تحفيز العاملين في المنظمات.
- آفاق تطبيق المنهج الإسلامي في الإدارة والتسيير.
- التأليف المناغم بين الإدارة الحديثة والإدارة الإسلامية.

مواعيد مهمة:

الموعد النهائي لتسليم الملخصات: 2006/8/30.

الموعد النهائي لتسليم الصيغة الأولى للبحوث: 31 أكتوبر 2006.

الموعد النهائي لتسليم الصيغة النهائية للبحوث: 31 ديسمبر 2006.

توجيهات عامة:

توجه كل المراسلات البريدية على العنوان التالي:

Chairman, Int. Conf. on Management from Islamic Perspective
Department of Business Administration
Kulliyah of Economics and Management Sciences (KENMS)
International Islamic University Malaysia (IIUM)
P. O. Box 10, 10, 50728 Kuala Lumpur Malaysia

البريد الإلكتروني:

icmip2007@gmail.com
yusof_iiu.@yahoo.com